هل يُمكن أن تكون بعض فروع الدين أصوله؟

ميثاق طالب كاظم الظالمي

أصوله؟	الدين	فروع	تكون بعض	ي يكن أن	. ها	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	(٢)
--------	-------	------	----------	----------	------	---	-----

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

أصول الدين وفروع الدين من المفاهيم المتسالمة والواضحة لدى عامة المسلمين (تقريباً) ، وأصول الدين المتعارفة عندنا هي خمسة : التوحيد ، العدل، النبوة والإمامة وميعاد يوم القيامة ،وفروع الدين عشرة وهي : الصلاة والزكاة والخمس والصوم والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والولاية لأولياء الله والبراءة من أعدائهم ، وهذه المفاهيم بحسب تصنيفها نجدها معبرة عن تقريب (حسي معقولي) للتفاصيل العامة والخاصة للدين الإسلامي ، وبعض هذه التفاصيل امتاز بعموميته وأصله .

والفهم الأولي الأكثر انسباقاً للعلاقة بين الأصول والفروع هو التوقف وعدم التوقف، فإن فروع الدين متوقفة على أصوله ومتفرعة منه وليس العكس إذ أن انتفاء الأصل كالتوحيد مثلاً ينفي ما تفرع عليه كالصلاة والصوم ... الخ وانتفاء الفرع كالصلاة مثلاً لا يعني انتفاء الأصل كالتوحيد والنبوة والمعاد ...

ويمكن أن نفهم من هذا التصنيف أيضاً الابتداء ، فالبداية تقع بالأصول ولا تقع بغيرها فهي المتقدمة في الدين الإسلامي بأصوله الثلاثة (التوحيد ،النبوة

، المعاد) ولا يمكن أن يتقدم عليها غيرها كالصلاة والصوم والجهاد فيفترض الاستفراغ منها أولاً في اعتقاد النفس ثم الانتقال إلى غيرها.

رأي الشهيد الصدر الثاني تسين في التقسيم الخماسي

وقد ذكر السيد الشهيد الصدر الثاني تين في كتابه ما وراء الفقه إشكالات أسماها (إشكالات جانبية) على هذا التقسيم للأصول والفروع ثم قام بدفعها للحفاظ على الفكرة العامة لذلك التقسيم المشهور، ومن أهم ما ذكره تين من اشكالات على صحة هذا التقسيم قوله تين:

(الإشكال الأول: إن هذا الترتيب الخماسي مما لم يرد في الكتاب والسنة إطلاقاً ولا نعلم إنتسابه إلى أحد المعصومين سلام الله عليهم أو أن واضعه هو بعض علمائنا من السلف الصالح وكل ما لم يرد في الكتاب والسنة فهو ليس بحجة وإن كان صادراً من غير المعصومين فهو ليس بحجة أيضاً) ثم قال تسئ (وجواب ذلك:

أن هذا الأشكال لو تم فإنما هو إسقاط للترتيب الخماسي المعهود ، ولا يكون أن يكون إسقاطاً للمفاهيم نفسها ، بعد أن تم البرهان عليها في (علم الكلام) - وهو علم العقائد الإسلامية - ببرهان صحيح كامل ، والظاهر أن بعض الأذكياء من سلفنا الصالح أدرج هذه الأمور بهذا الترتيب اللطيف من

أجل تسهيل حفظها وإدراكها لأكبر قاعدة واسعة من الناس. وهذا أمرٌ فيه مصلحة وليس فيه مفسدة ، وليس لنا إلا أنْ ندعوا له بكل خير) .

أقول: ويمكن المناقشة في دفعه سلط للإشكال:

أولاً: قوله سَنُ (إن هذا الإشكال لو تم فإنما هو اسقاط للترتيب الخماسي المعهود ولا يمكن أن يكون إسقاطاً للمفاهيم نفسها ، بعد أن تم البرهان عليها في (علم الكلام) وهو علم العقائد الإسلامية ببرهان صحيح كامل)

وفيه:

1. إن هذا الدفع للإشكال يتضمن عدم أهمية الترتيب الخماسي المعهود وقد نظر اليه على أنه مجرد ترتيب لا أكثر وهو لا يخلو من مسامحة وهي عدم مدخلية الترتيب في المؤثرية على ترتيب باقي الأصول أو الفروع ، كمؤثرية التوحيد على النبوة مثلاً وتوقفها عليه وكذلك باقي الأقسام .

٢. إن دفع الإشكال لا يُظهر إلا وجهاً واحداً لأصول الدين وهو الوجه الترتيبي الخماسي المعهود والمفاهيم ثابتة بطريق آخر - أي ليس بعنوان كونها أصولاً بل كونها مفاهيم أساسية وثابتة في الدين ولا معنى لتصنيفها عندئذ كأصول بما هي أصول ، وإن لم نقبل بهذا فلا يكون الإشكال مندفعاً بقبول أنه إسقاط للترتيب الخماسي المعهود لا أكثر .

ا ما وراء الفقه ج١٠ فصل اصول الدين ص٢٨٨

٣. إنَّ هذا الدفع لا يُظهر ضابطاً محدداً لأصول الدين ، وقد يكون الاعتماد على علم العقائد لتحديد أصول الدين لا يخلو من أحد أمرين:

إما: أن تكون تلك المناهج مرتبة على فكرة أصول الدين وهو دور.

أو: انها درست المفاهيم المؤثرة بحسب فهمهم لا أكثر ، وهو اسلوب لا يُركن إليه في هذا العصر إذ قد يكون بعضها مهماً ولم يلتفتوا إليه أو ان بعضها ليس أصلاً وإن اعتبروه كذلك أو إن بعضها ليس فرعاً وإن صنفوه كفرع . وما يمكن أن يقال أنَّ الاعتماد على علم العقائد الذي له موضوع -باعتبار أنَّ لكل علم موضوع - فموضوع (علم الكلام) محدد وان إرجاع تلك المفاهيم إلى ذلك العلم بمفرده لتكون أصلاً للدين ككل لا يخلو من تقريب تبرعي وهو أن أصول الدين هي العقائد أو علم الكلام وإن موضوعهما واحد ، فلا دليل على الاتحاد بموضوع العلم بين أصول الدين وعلم الكلام - إن اعتبرنا الأول علماً - وإن لم نعتبره كذلك فلماذا اختيار علم الكلام علماً لأخذ أصول الدين منه ولماذا الحصر به على الأقل ؟ فظهر أن الشق الأول من كلماته سلى بأنه ليس تاماً في دفع الإشكال .

ثانياً: قوله سَنُّ (والظاهر أن بعض الأذكياء من سلفنا الصالح أدرج هذه الأمور بهذا الترتيب اللطيف من أجل تسهيل حفظها وإدراكها لأكبر قاعدة واسعة من الناس ، وهذا أمرُّ فيه مصلحة وليس فيه مفسدة ، وليس لنا إلا أنْ ندعوا له بكل خير)١.

ويمكن المناقشة في كلامه تنس أنه:

١. يُوحى كلامه تَنْ أَنَّ الأمر في أصول الدين ليس ذو شأن سوى تسهيل حفظها وإدراكها لأكبر قاعدة واسعة من الناس ، وهذا ربما يكون إعتباره جواباً لسؤال آخر وهو: ما أهمية تقسيم أصول الدين بالترتيب الخماسي المشهور؟ ولو كنا وهذا الجواب فقط (لأجل الحفظ) فهنا يمكن أن يُثار سؤال: هل للدين أصولاً فعلاً أم لا ؟ فإن كان هذا الأمر اعتبارياً إذن لا أصول حقيقية للدين وإذا لم يكن اعتبارياً وكانت هنالك أصولاً حقيقية للدين فما هي تلك الأصول؟ فإن قلت: انها هي الأصول المتعارفة بالترتيب الخماسي المشهور؟

قلنا: بحسب ما ذكر سَيُّ فإنها أُدْرجَتْ بهذا الترتيب لغاية وهي فقط لتسهيل حفظها وإدراكها لأكبر قاعدة ، ثم إذا كانت هذه الغاية فقط هي المحفوظة مع الأصول الحقيقية لا المدرجة فربما تكون الغاية (مبررة للوسيلة) إذ سيتم التركيز على حفظها وإدراكها وليس لغايات أخرى سنذكرها تفصيلاً لاحقاً ومن أهمها تكامل الفرد وتربيته للتدرج في الدين ولمس أبعاد العلاقة بين الأصول والفروع كما أسماها الشارع أصلاً وفرعاً.

فإن قلت: ربما لا تُوجد أصول في الدين أصلاً ولا فروع ؟

المصدر السابق ص٢٨٨

قلنا: سنذكر لاحقاً هذا الأمر وكيف نستدل على وجوده بإذن الله تعالى.

7. ان قوله سَيْ (ان بعض الأذكياء من سلفنا الصالح) ضعيف طريقية ودلالة، أما طريقية فمن حيث مجهوليته ومجهولية الطريق بالكلية وأما دلالة فإن هكذا أمر ليس محلاً للأذكياء ولا يكفي فيه ذلك ، ويكفي أن يتفاوت الناس في درجات ذكائهم ، فيكون ذلك السلف الصالح بذكائه أوجد هذا التقسيم الخماسي ، وربما لو كان أكثر ذكاء لأوجد نمطاً آخراً للتقسيم ولو كان جيلاً من السلف الصالح سيأتي بعدهم أكثر ذكاء فعندها ستكون أصول الدين ربما واحد أو ثلاثة أو سبعة أو عشرة ... الخ .

٣. في تصوري أن التصرف إذا كان لأجل تسهيل الحفظ وإدراكها لأكبر قاعدة فهو ليس ذكياً والأجدر كي يكون التصرف ذكياً أن يتم البحث عن الأصول الحقيقية وإن كانت صعبة ، فالمدار الدقة فيها ولمس واقعيتها لا سهولتها وحفظها ، فربما لا تكون فيه مصلحة لا كما ذكر سَيّ بأن هذا الامر فيه مصلحة ولا مفسدة .

إن أصول الدين بهذه الهيئة وهذا الترتيب لا نشعر وجداناً بأهميتها ولا مدخلية لها عملياً في حياتنا فكثير من الناس تلتزم وترتقي بالورع والتقوى من غير الإلتفات إلى شيء إسمه أصول الدين بل ربما لا معيار لها في حياتهم الإلتزامية ، خاصة لو اكتشفنا البديل الأصح والأكثر دقة والأكثر مدخلية في حياتنا الدينية وربما هذا هو السبب الآخر الذي دفعنا لكتابة هذه الورقة من البحث إضافة لأسباب أخرى سنذكرها في طياته (بإذنه تعالى).

ثم ذكر من إشكالاً آخراً فقال:

(الإشكال الثاني: إنّ عدداً من الأساسيات في الدين لم تندرج بوضوح في هذه الخمسة ، سواءً من أصول الإسلام أو من أصول المذهب ، كوجود الله سبحانه وعلمه وقدرته ، والنبوة العامة يعني الإيمان بنبوة الأنبياء السابقين بعد أن يكون المراد من النبوة في الخمسة هو النبوة الخاصة يعني الإيمان بنبوة نبي الإسلام وكذلك الإيمان بالقران ، وكذلك الإيمان بأهمية فاطمة الزهراء في والإيمان بعصمة المعصومين وبأنهم مصدر التشريع والإيمان بغيبة الإمام المهدي في وبأنه يظهر في المستقبل وبأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً)(ا) انتهى الإشكال الذي قدمه ، ثم أجاب عليه يمير بوجهين أذكرهما عنه يمير اختصاراً توخياً لعدم الإطالة:

الوجه الأول: ان هذه الخمسة هي أهم ما يوجد في الدين والمذهب وإن كانت باقي الأشياء مهمة أيضاً إلا أن هذه الخمسة أختيرت لتسهيل حفظها وتناولها.

أقول: وهذا الوجه لا ينفع في دفع الإشكال المذكور إذ أن لحاظ الاهمية وعدمه في الأمور الدقيَّة بما يصعب الركون إليه وخاصةً لو دار الأمر بين المهم والأهم ، فإنه سيكون أكثر صعوبةً عندئذ . ثم إن هذه الخمسة يجب الأيمان بها وبغيرها على حد سواء وإذا كان الايمان بها

١ المصدر السابق ص٨٨٨

وبغيرها لا يتقدم فيه أحدها على الآخر ، إذن ما هو معيار اختيار هذه الخمسة دون غيرها ؟ ونحن لا نُنكر أهمية هذه الخمسة إلا أن ما نروم ذكره هو غياب المعيار العلمي والمنطقي لفهم جوهرها وكيف يمكن أن نرسم لها خارطة واضحة.

ثم ذكر ﷺ الوجه الثاني (ونذكره باختصار أيضاً):

إذ أنه على قام بإرجاع بعض هذه المفاهيم المهمة إلى الأصول التي اعتبرها أكثر أهمية فقام بإرجاع وجود الله وصفاته وأدرجها وأدخلها ضمن أصل التوحيد ، وكذلك الأيمان بالنبوة العامة وأنها داخلة تحت مفهوم النبوة وكذلك يندرج القران الكريم ولأيمان به ضمن معنى النبوة لأنه مما جاء به نبي الإسلام ﷺ ، وكذلك يندرج فيه الأيمان بحب فاطمة إلى أو أنها تندرج بالإمامة من حيث انها (أم الأئمة) ولو لم تكن امرأة لكانت فعلاً واحداً منهم عليه ولكن خلقها الله سبحانه كامرأة لتؤدي دوراً غير الذي يؤديه الرجال ويستمر سلم الله التقريبات.

أقول: إن الكلام لا يخلو من مصادرة على المطلوب ، إذ أستعين على دفع الإشكال بالقبول بصحة هذه الخمسة ابتداءاً ثم محاولة إدراج باقى المفاهيم الضرورية والتي يجب الإيمان بها على حد سواء ضمن هذه الخمسة.

ثم انه ﷺ قال: (ومهما يكن فإننا إن وجدنا الوجه المنطقى لإندراج الأمور الأساسية الأخرى في هذه الخمسة فهو المطلوب وإلا كان علينا الأيمان بالجميع وإن زادت على خمسة كما أشرنا في الوجه الأول) .

أقول: إذن النتيجة غير محسومة وهي متوقفة على إيجاد الوجه المنطقي أو قل (ما نستحسنه منطقياً) فإن استحسناه كان هو المطلوب وهو معيار قد لا نضطر اليه لو أثبتنا بإطروحة أو نظرية معينة ترتيب أخر لإصول الدين قد يغنينا عن هذا الوجه المنطقى الذي قد يتفاوت ويضعف ويقوى بحسب نظرة الأفراد المنطقية وهي ليست ثابتة أكيداً.

لذا يمكن القول أن الإشكالات المطروحة نظرياً على الترتيب الخماسي المعروف لأصول الدين لم تدفع بالوجوه المذكورة ، لذا فهي لا تزال معروضة على الطاولة (إن صح التعبير). وقد عقدنا هذا البحث كمحاولة لإيجاد طريقة جديدة من التفكير لإدراك هذه المفاهيم الخمسة ، ندعوه تعالى أن يوفقنا لها انه سميع مجيب.

وانوه قبل الدخول في طيات البحث أن السيد الشهيد الصدر الثاني تستُ قد عقد بعد ذكره للإشكالات بحثاً أسماه (أصول الدين في القران الكريم) ولا داع لأن ندخل في تفاصيله لأنه يواجه نفس الإشكالات السابقة من كونه انطلق من فكرة صحة هذه الأصول الخمسة وقبولها ثم ذكر بعض الآيات القرآنية التي تخصها كالاستدلال على التوحيد بقوله

المصدر السابق ص٢٨٩

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئكَةُ وَأُولُواْ الْعلْمِ ﴾ وعن العدل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ۚ وعن النبوة ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمنك وَمن نُوحٍ وَإِبْرَاهيمَ وَمُوسَى وَعيسَى ابْن مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا منْهُم مَيثَاقاً و ﴿ فَآمنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلَمَاتِهِ وَاتَّبعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ۚ والإمامة ﴿إِنَّمَا يُريدُ اللَّهُ ليُذْهبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ والميعاد ميعادان عال ودان قال تعالى ﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرَّجْعَى ﴾٦ و﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى ﴾٧ و﴿وَإِلَيْه يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ ^ وهذا كله لا زيادة فيه على أصل دفع الإشكالات المذكورة بعد الإقرار بصحة هذه الأصول وقبولها ، وما الآيات القرآنية إلا تأييد قراني لفكرة مفروغ منها وليست هي المصدر الذي انبثقت منه تلك الفكرة ... فتأمل.

ولننتقل إلى مستوى آخر من التفكير وهو مستوى التأييد الروائي المحتمل والذي ربما أدركه بعض سلفنا الصالح ، وسنقسمه إلى طائفتين

ا آل عمر ان۱۸

۲ فصلت ۲

٣ الأحزاب٧

الأعراف١٥٨

٥ الأحزاب٣٣

٦ العلق

٧ النجم٤٢

۸ هود۱۲۳

من الروايات بعضها نعتبره مؤيد للترتيب الخماسي المعروف في مقابل طائفة أخرى نعتبرها غير مؤيدة لهذا الترتيب مع مناقشة هاتين الطائفتين:

الطائفة الأولى: في اعتبار بعض الروايات مؤيدة للترتيب الخماسي:

الرواية الأولى: عن عَلِيَّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَأَبُو عَلَيِّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّد بْن عَبْد الْجَبَّار جَميعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَمْرو بْن حُرَيْث قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَيْدٍ وَهُوَ فِي مَنْزِل أَخيه عَبْدِ اللَّه بْنِ مُحَمَّد فَقُلْتُ لَهُ جُعلْتُ فدَاكَ مَا حَوَّلَكَ إِلَى هَذَا الْمَنْزِل قَالَ طَلَبُ النَّزْهَة (١) فَقُلْتُ جُعلْتُ فدَاكَ أَ لَا أَقُصَّ عَلَيْكَ ديني فَقَالَ بَلَى قُلْتُ أَدينُ اللَّهَ بشَهَادَة أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتيَةٌ لَا رَيْبَ فيها وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ في الْقُبُورِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَصَوْمِ شَهْر رَمَضَانَ وَحجِّ الْبَيْتِ وَالْوَلَايَةِ لَعَلَّى أُميرِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ سَلِيْتَ وَالْوَلَايَة للْحَسَن وَالْحُسَيْن وَالْوَلَايَة لعَلي بن الْحُسَيْن وَالْوَلَايَة لمُحَمّد بن عَلَيٍّ وَلَكَ مِنْ بَعْدِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَأَنَّكُمْ أَتُمَّتِي عَلَيْهِ أَحْيَا وَعَلَيْهِ أَمُوتُ وَأَدينُ اللَّهَ به فَقَالَ يَا عَمْرُو هَذَا وَاللَّه دينُ اللَّه وَدينُ آبَائيَ الَّذي أُدينُ اللَّهَ به في السِّرِّ وَالْعَلَانيَة فَاتَّق اللَّهَ وَكُفَّ لسَانَكَ إِلَّا منْ خَيْر وَلَا تَقُلْ إِنِّي هَدَيْتُ نَفْسي بَلِ اللَّهُ هَدَاكَ فَأَدِّ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ به عَلَيْكَ ...الى آخر الرواية)٢.

١ النزهة من التنزيه وتعنى الابتعاد والانعزال عن الناس وليس كما يستخدم في (التنزه في البساتين) . ٢ الكافي ج٢ باب دعائم الاسلام ص١٨

أقول: إن اعتبار الاستدلال بهذه الرواية في تثبيت صحة تقسيم الأصول قد يكون منظوراً له من السياق فقد بدأ بشهادة التوحيد والنبوة والمعاد ، وهذه هي الأصول الثلاثة في الإسلام عموماً ثم ذكر السائل بعدها الفروع بقوله إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت والولاية للأئمة عليه ، ولو كنا وهذا السياق المطروح أمام الإمام عليه لكان كافياً بإمضائه إلى صحة هذا الترتيب للأصول والفروع وهذا هو المؤيد لتلك الفكرة.

إلا اننا لو أمعنا النظر أكثر فلا نجد تمام الاستدلال بهذا المقدار كافياً ، فالسائل ليس بصدد الحكاية والإخبار عن ذلك التقسيم كأن يقول مثلاً (إن الدين فيه أصول وفروع ، وسأقسم اصوله الى كذا وفروعه الى كذا وكذا) بل انه عرض دينه وصحة دينه على الامام عيسيه .

فإن قلت: إن عرضه للدين بهذه الأصول ثم ذكر الفروع يُفهم منه ارتكاز الأمر في أذهان المتشرعة بحيث انه مسلّم به يذكرونه بصورته الطبيعية المتعارفة .

فإنه يقال: لو كان مرتكزاً وواضحاً إذن ما الداعى لعرض دينه على الإمام بطريقة توحى بقلقه وعدم تأكده من أن يكون قد إرتكب خطأ.

فإن قلت: أذن كيف يوجه إمضاء الإمام عليه السلام وإمضاءه دليل صحة هذا الترتيب؟

فإنه يقال: أن السائل سأل عن أصل صحة دينه ولم يسأل عن غيره عما نحن بصدده ويكفى أن يكون امضاء الإمام لصحة ما ذكره بحيث ان السائل غفل عن أمور جزئية كثيرة كالصفات الالهية والعدل وتفاصيل النبوة وغيرها مع ذلك أمضاه الامام عليه السلام لعلمه بان اهمال السائل لها لا يتنافى وصحة دينه المستفسر عنه إذ انه رسم الخطوط العامة لدينه ولو كان السائل بصدد التصنيف والتقسيم والتبويب العلمي ربما لا نجد هذا الإمضاء ... والله أعلم .

فإن قلت: إذن لماذا بدأ السائل بشهادة التوحيد والنبوة والمعاد ... أليس هذا دليلاً على وجود صحة لهذه المفاهيم أو بعبارة أخرى كيف توصل السائل لهذه الأفكار وانطلق منها ابتداء وكذلك غيره كما سنجده في روايات أخرى مشابهة؟

وجوابه:

١. ربما يمكن تقديم أجوبة محتملة على ذلك وليست بالضرورة الالتزام بوجود هذا التقسيم الخماسي للأصول فنحن نعرف أن دخول الإسلام لا يكون إلا بتلفظ الشهادتين شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فالأمر الطبيعي عند السائل الذي يريد أن يعرض وصحة دينه على الإمام أن يتلفظ الشهادتين وإلا كيف يصح الدين من دونهما وإن تأخيره لهما ليس من صحة الدين ولنتصور أن السائل قال للإمام عليه السلام أني أقيم الصلاة واتي الزكاة ولم يتلفظ بالشهادتين وهو بصدد عرض دينه فكيف يصح منه هذا الدين الناقص للمعرفة ، فالسائل انما عرضه دينه ليس كسلوك وصحة معتقدات ومفاهيم فقط بل كتذوق

للتدين ككل ويمكن من خلال هذا التحليل أن نفهم حال السائل انه بصدد الخروج من ظلال الشك والارتياب أو قل احتمال عدم الالتفات واحتمال عدم الصحة أو غياب بعض التفاصيل الأخرى وإن مَنْ يعيش هذه الحالة فهو يبدأ بعرض الأمور من الصفر كي يصل لحالة الإطمئنان الكامل وهذه الحالة تعكس روح السائل الصادقة المتورعة الباحثة عن النجاة.

٢. ان هذه الأمور (أي شهادة التوحيد والنبوة والمعاد) ذُكرت ولم تكن مطلوبة بذاتها وإنما هي مقدمة لما سيتم التركيز عليه وسيتم تفصيله لاحقأ في كلماته وفي تصوري ان التفصيل والتركيز وقع على الأئمة بيري وربما الكلام الأخص موجه لإمامة الإمام الصادق عيه وقد يعكس هذا النوع من الإستفسار شيء من الفترة الصعبة التي كانت تمر بها الأمة كالشبهات والإلتباسات وغيرها وخاصةً بما يتعلق بالأئمة عليه وإمامتهم.

٣. ان كلام الامام عليه معه بعد أن أكمل كلامه لا يؤيد فكرة التقسيم الخماسي لأصول الدين ، بل يؤيد فكرة صحة الدين وتنظيمه وترتيبه وتقديم النصائح التكميلية لحفظ صحة الدين وليس في كلامه إلتفات لذلك التقسيم فأمره بالتقوى وكف اللسان إلا من خير وترك العجب وعدم الإلتفات لحوله وقوته بل لحول الله وقوته وشكر المنعم وهي أمور تدل على تساوق الإمام مع قصد السائل ومراده وما ينفعه في أمور دينه وآخرته.

الرواية الثانية: عن أبي سَعِيد الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّه اللَّهُ اللَّهُ اللَّه بُنيَ الْإِسْلَامُ عَلَى شَهَادَة أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّه وَإِقَامُ الصَّلَاة وَإِيتَاءُ الزَّكَاة وَصَوْمُ شَهْر رَمَضَانَ وَالْحَجَّ إِلَى الْبَيْت وَالْجهَادُ وَوَلَايَةُ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبِ قَالَ أَبُو سَعِيدِ مَا أَظُنَّ الْقَوْمَ إِلَّا هَلَكُوا بِتَرْكِ الْوَلَايَةِ قَالَ إِنَّا مَا تَصْنَعُ يَا بَا سَعيد إِذَا هَلَكُوا)١.

والاستدلال بها باعتبار ذكرها لما بُنى عليه الإسلام وما بُنى عليه الإسلام هي أصوله فلبناء الشيء يحتاج إلى ما يستند عليه والأصل هو ما يقابل بحسب الموقع التصوري (لما يبنى عليه) فأساس البناء هو الأصل وذكرت الأركان أو الأصول بحسب التقريب مبتدئة بالشهادة التوحيدية ونبوة الرسول الأكرم والله وهي كافية في تحديد الأصل الأول والثاني من أصول الإسلام وباقي الأصول ترجع إليها .

وهذا الاستدلال غير تام أيضاً لعدة أمور:

١. يمكن الطعن بالكبرى بالمقارنة بين الركن والأصل (بحسب الموقع التصوري) ، فالمقاربة المذكورة غير تامة ، لأن ما يبنى عليه الشيء غير البناء وكأن ما ذكره عليه هي قواعد البناء وأساساته التي لو انكسر

البحار الأنوار ج٦٥ ص ٣٨٧ باب دعائم الإسلام و الإيمان

٢ الركن: الناحية القوية وما تقوى به من ملك وجند(لسان العرب ج١٣ ص١٨٥) ومثله في كتاب العين ،الركن ناحية قوية من جبل او دار والجمع اركان. والركن القوة (كتاب العين ج١٣ ص٣٥٤) والاصل: اصل الشيء اسفل كل شيء وجمعه اصول واصل الشيء صار ذا اصل (لسان العرب ج١١ ص ۱٦).

منها شيء انهد ذلك البناء ، أما الأصل والنوع فهما شيء واحد تأصل بجهةٍ من جهاته وتفرع بجهةِ أخرى قال تعالى ﴿كُلُّمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرة طَيِّبَة أَصْلُهَا ثَابِتُ وَفَرْعُهَا في السَّمَاءَ﴾ فالشجرة واحدة وتأصلت بجهة وتفرعت في جهة وهو لا ينطبق تصورا مع فكرة ما بني عليه الإسلام التي لا تنفك عن التجزؤ.

فإن قلت: فهل ما ذكره والله من مفاهيم إسلامية هي ليست من الإسلام حتى يقال بأنها ليست واحدة معه ؟

فإنه يقال: نعم هي من الإسلام لكن الرسول على اعتبر الإسلام بكل ما يتضمنه من مفاهيم وتعاليم وسلوكيات اجتماعية واقتصادية وعلمية حتى يبنى فلابد أن يكون داخل الفرد والأمة أساس لبنائه وهذه الأساس والقاعدة لبنائه هي هذه الاشياء المذكورة وهي منه أكيداً إلا أنه لم يلحظ هذا في الكلام تأكيداً لها ولقوتها في الإسلام أما فكرة الأصل فهي ناظرة للإسلام كشيء واحد متأصل بجهة ومتفرع عنه جهة أخرى والفرع هو نتاج الأصل.

٢. إن هذه الرواية لا تنفع بالإستدلال على الأصل بهذا الترتيب الخماسى لأنه به بعد الشهادة والنبوة ذكر الصلاة والصوم وإيتاء الزكاة وهي من الفروع فنكون أمام خيارين الأول إما أن نعتبرها كلها من

ا إبراهيم٢٤

الأصول وهذا ما لا يرضاه من قسّم الأصول والفروع بهذا التقسيم ، أو لا نعتبرها من الأصول فتكون الشهادة بالتوحيد والنبوة ليست من الأصول.

٣. إن ذيل الرواية ذكر الولاية وهو إشارة إلى عرض تلك الأمور تمهيداً لها وامتداد الولاية كامتداد تلك الأمور فلم يلحظ فيها ذلك التقسيم.

الرواية الثالثة: عَنْ جَعْفَر بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ دَاوُدَ عَنْ يُوسُفَ قَالَ قُلْتُ لَأْبِي عَبْد اللَّه عِيهِ ﴿ أَصِفُ لَكَ دينِيَ الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ بِهِ فَإِنْ أَكُنْ عَلَى حَقَّ فَثَبَّتْنِي وَإِنْ أَكُنْ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ فَرُدُّنِي إِلَى الْحَقِّ قَالَ هَات قَالَ قُلْتُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ عَلَيًّا كَانَ إِمَامِي وَ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ إِمَامِي وَأَنَّ الْحُسَيْنَ كَانَ إِمَامِي وَأَنّ عَلَيُّ بْنَ الْحُسَيْنِ كَانَ إِمَامِي وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيِّ كَانَ إِمَامِي وَأَنْتَ جُعلْتُ فدَاكَ عَلَى منْهَاج آبَائكَ قَالَ فَقَالَ عنْدَ ذَلكَ مرَاراً رَحمَكَ اللَّهُ ثُمُّ قَالَ هَذَا وَاللَّهِ دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ وَدِينِي وَدِينُ آبَائِيَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ ﴾

أقول: وقد تقدم الكلام في الرواية الأولى مناقشة مثلها فلا نُعيد.

الرواية الرابعة: عن عَلِي بْنِ طَاوُسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِيسَى بْنِ الْمُسْتَفَاد ممَّا رَوَاهُ في كِتَابِ الْوَصِيَّةِ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنَ جَعْفَر عَلِيامِ ﴿قَالَ سَأَلْتُ أَبِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّد عَلِيهِ عَنْ بَدْء الْإِسْلَام كَيْفَ أَسْلَمَ عَلَيٌّ وَكَيْفَ أَسْلَمَتْ خَدِيجَةُ فَقَالَ لِي أَبِي إِنَّهُمَا لَمَّا دَعَاهُمَا رَسُولُ

ا بحار الأنوار ج٦٦ ص٨ باب ٢٨- الدين الذي لا يقبل الله أعمال العباد الا به

اللَّه وَ اللَّهُ عَنْدي يَدْعُوكُمَا إِلَى بَيْعَةُ إِنَّ جَبْرَئيلَ عنْدي يَدْعُوكُمَا إِلَى بَيْعَة الْإِسْلَام فَأَسْلَمَا تَسْلَمَا وَأَطْيِعَا تَهْدِيَا فَقَالَا فَعَلْنَا وَأَطَعْنَا يَا رَسُولَ اللَّه فَقَالَ إِنَّ جَبْرَئيلَ عنْدي يَقُولُ لَكُمَا إِنَّ للْإِسْلَام شُرُوطاً وَعُهُوداً وَمَوَاثيقَ فَابْتَديَاهُ بِمَا شَرَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمَا لَنَفْسه وَلرَسُوله أَنْ تَقُولَا نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَريكَ لَهُ في مُلْكه وَلَمْ يَلدْهُ وَالدُّ وَ لَمْ يَتَّخذْ صَاحَبَةً إِلَهاً وَاحداً مُخْلصاً وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بَيْنَ يَدَي السَّاعَة وَنَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَيَرْفَعُ وَيَضَعُ وَيُغْنِي وَيُفْقِرُ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ قَالًا شَهِدْنَا ﴾ الخ والرواية طويلة لا مجال لذكرها.

وهي لا تدل على ذلك التقسيم الخماسي المعهود وليس الأمر بحسب التصور الأولي إلا شروطاً وعهوداً ومواثيق ونحن كما نعرف أن الشرط ليس كل المشروط وان توقف عليه إلا انه لا يأخذ موقع الأصل للفرع وقوله ﴿ فَا بُتَدِيَاهُ بِمَا شُرَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمَا لِنَفْسِهِ وَلرَسُولِهِ أَنْ تَقُولَا نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَّهَ إِنَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ في مُلْكه ﴾ لا يمكن أن نفهم منها الأصل فان شرط الله على أحد هو دلالة على عدم تحقق النتيجة إلا به وليس فيه إشارة إلى فرعه أو أصله ، والإبتداء به (أي بالتوحيد والنبوة) يمكن أن يكون لأنه ما شهد به الله تعالى على نفسه ﴿شُهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئكَةُ وَأُوْلُواْ الْعلْمِ ﴾٢.

البحار الأنوار ج ٦٥ ص ٣٩٢ باب ٢٧- دعائم الإسلام و الإيمان ۲ آل عمران۱۸

فإن قلت: ليس هذا جواباً كافياً فإن الأمر لم يحل فلماذا ابتدأ تبارك وتعالى بالشهادة وابتدائها مع الأخرين؟

قلنا: ان شهادة الله تعالى جاءت ابتداء وهذا لا مانع منه وهذا ما سنوضحه في الرأي الذي نعتقده بخصوص أصول الدين وسنذكره لاحقاً بإذنه تعالى.

ولا أريد أن أطيل في النقاش والروايات المؤيدة أكثر من ذلك طلباً للإختصار وأعتقد أنها كلها تشترك بعدم تصريحها بهذا التقسيم وخلطها بين الأصول والفروع المذكورة والالتزام بالإستحسانات والاستقراءات غير التامة فيها .

أصول الدين والعقل النوراني

قبل الدخول في الطائفة الثانية للروايات التي اعتمدناها لتبنى فكرة إمكان أن تكون بعض فروع الدين أصولاً له ، والفكرة بسيطة في طرحها سأقدم بيان تفاصيلها ببعض المقدمات وبعض هذه المقدمات قد تكون مسوِّغاً لكتابتها:

المقدمة الأولى: هل فكّر أحد بان إثبات وجود الله تعالى مفروغٌ منه في الاصل الأول أي التوحيد وأن إثباته تعالى أخذ طابعاً برهانياً عقلياً ببعض الإستدلالات كاستحالة الدور والتسلسل ... الخ ، وهل فكّر أحد أننا لو وصلنا إلى مرحلة أجيبت كل هذه البراهين العقلية ونقضت أو أنها خضعت

لمغالطات وجدليات فهل إثباته تعالى وهو الذي ملئت رحمته كل شيء ووسع كُرسيُّه السماوات والأرض متوقف على براهين من هنا وهناك خاضعة للنقاش والجدل والتشكيك ولم يذكر تعالى كما تعرفون دلياً واضحاً لإثبات وجوده وحيّر أفكارنا بآية فقال ﴿أَفِي اللَّهِ شَكَّ فَاطر السُّمَاوَات وَالأَرْضِ ﴾ ٢ واعتبر أن فكرة عدم وجوده خلاف السليقة والفطرة وإن الشخص الذي يدعي هكذا فكرة مريض بالشك والريبة ، إذن يفترض أن يكون هنالك طريق أخر أكثر رصانة وأكثر عمقاً لا يقبل التزعزع ولا يقبل الشك ... فما هو ذلك البرهان؟ هذا ما سنذكره تباعا.

المقدمة الثانية: إننا أثبتنا وجود العقل النوراني والبرهاني وإن لكل منهما طريق في تعقل الأشياء " ، ولو سألنا الآن هذا السؤال هل قوله تعالى ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكَّ فَاطر السُّمَاوَات وَالأَرْضِ ﴾ ٤ هل هو بالعقل البرهاني أم العقل النوراني ، وما أعتقده أنه خطاباً للعقل النوراني لأن هذا العقل لا يوجد عنده شيء اسمه الشك أما العقل البرهاني فكل شيء مشكوك إلى

ا فهذا الامام الحسين عيم في دعائه في يوم عرفه يصدح بهذه الحقيقة في ان وجوده تعالى اجل واشرف من ان يستدل عليه فيقول عِيمِ (إِلَهِي تَرَدُّدي في الْآثَار يُوجِبُ بُعْدَ الْمَزَارِ فَاجْمَعْني عَلَيْكَ بخدْمَة تُوصِلُني إِلَيْكَ كَيْفَ يُسْتَدَلَّ عَلَيْكَ بِمَا هُوَ في وُجُوده مُفْتَقرٌ إِلَيْكَ أَ يَكُونُ لغَيْرِكَ منَ الظَّهُورِ مَا لَيْسَ لَكَ حَتَّى يَكُونَ هُوَ الْمُظْهِرَ لَكَ مَتَى غَبْتَ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى دَليل يَدُلُ عَلَيْكَ وَمَتَى بَعُدْتَ حَتَّى تَكُونَ الْآثَارُ هيَ الَّتِي تُوصِلُ إِلَيْكَ عَميَتْ عَيْنٌ لَا تَرَاكَ عَلَيْهَا رَقيباً وَخَسرَتْ صَفْقَةَ عَبْدِ لَمْ تَجْعَلْ لَهَ مِنْ حَبَكَ نَصيبا) بحار الأنوار ج ٩٥ ص٢٢٦

۲ إبراهيم۱۰

^٣ راجع كتاب بين التوهم والتعقل

ا إبراهيم١٠

أن يثبت بدليل ، وحتى القضايا البديهية لا تخلص من هذا الإشكال إلا انه يتناقص فيها لدرجة الصفر تقريباً ولو لم تكن هكذا لما ظهر شيء اسمه المحال بين اجتماع الوجود والعدم في النقيضين .

المقدمة الثالثة: إننا نقبل بفكرة وجود أصل للدين لكنه أصل يمتاز بأثره العملي لا النظري أي الغرض منه الحفظ والإدراك لعامة الناس ولو أدخلنا هذا المتغير سيكون لأصول الدين دائرة أوسع من دائرة الحفظ وسأحاول أن أجمع كل هذه المقدمات للخروج بنتيجة مفادها:

إن أصول الدين يجب أن تكون أكبر من أن تعتمد على براهين اعتبارية تنقض تارةً وتناقش تارةً أخرى وخاصةً في مسألة وجود الله تعالى ، والاداة التي نعتقدها إنطلاقة أساسية لكشف أصول الدين هي العقل النوراني ، وهو أمر يمتاز بالحقيقة ولمس الحقيقة فإذا سرنا هكذا صار للأصول أثراً عملياً واضحاً ومهماً في حياتنا .

وبعد هذه المقدمات تتوسع دائرة أصول الدين لتشمل كل ما له تأثير في كشف ذلك الأصل والإرتباط به ، ولنأخذ مثالاً على ذلك الصلاة فيمكن أن تكون بهذا التقريب أصلاً مهماً من أصول الدين ،إذ انها قوة مُحفزة للعقل النوراني لإدراك الحقائق العالية وليس العكس أي نعتبرها فرعاً تفرع على ذلك الأصل ، فالصلاة هي الطريق الأمثل لتوحيده تبارك وتعالى وهى سبب العبودية المحضة وهى سبب إدراك صفاته تعالى ولمسها وإدراك قيمة النبوة ولمس الآخرة لو أقيمت.

فإن قلت: كيف يصلي الإنسان إذا لم يعتقد أن هنالك إله واحد؟

فإنه يقال: لا يحتاج الأمر إلى التوحيد إبتداءً بل يحتاج إلى الإيمان بالغيب وقوة الغيب هي ما يتوق إليه العقل النوراني قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَوْمنونَ بالْغَيْب وَيُقيمُونَ الصَّلاةَ ﴾ فإذا أُقيمت الصلاة وتحفزت قوته برفع الموانع النفسية في نور العقل النوراني ﴿وَممَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفقُونَ﴾ ٢ صار الإيمان بالنبوة طبيعياً ﴿والَّذينَ يُؤْمنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلكَ﴾٣ والإعتقاد بميعاد يوم القيامة ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقُّنُونَ﴾ ٢. وهذه الأصول أنما ظهرت بطريقة عملية سلوكية ، التقوى محتاجة إلى نور الإيمان بالغيب والعقل النوراني المحفز بالصلاة والمقوى بهذه العجينة الإلهية لإدراك الحقائق العالية.

ولو كنا وهذه النتيجة لصار للدين أصولاً عملية واضحة وصارت بعض الفروع أصولاً له فيقوى وجود الله تعالى بالعقل النوراني ويثبت وجوده بالصلاة° وبإقامتها.

البقرة ٣

٢ البقرة ٣

٣ البقرة٤

٤ البقرة ٤

[°] لا يقول قائل هل أن محاججتنا مع الآخر بإقامة الصلاة مثلا وهو ملحد؟ فانه يُقال: اننا بصدد عرض الحقيقة لتأصل الدين وما هي أصوله حقيقة ، اما اقناع الآخر فهو خارج تخصصاً عن البحث وهو يطلب في محله وقد عقدنا بحثا بعنوان (ديناميكية العقليين) سيصدر قريبا انشاء الله تعالى .

ثم إن الكتاب الإلهي وعلاقة الإنسان به والثقة به وعدم الشك والريبة فيه بسبب إعجازه (لان يأتوا بسورة من مثله) هو أصل الاصول الذي يوجد كل أصل بطريقة عملية نورانية وهو الدليل الأكمل لوجوده وتوحيده ، والغريب ان ما نذكره متفرعاً عن النبوة فصارت الفكرة التي نود طرحها واضحة تقريباً وهي ان أصول الدين ما له تأثير في حياتنا الدينية وهي السبب في تفريع الحقائق والمفاهيم الدينية الخالصة التي هي متوقفة على تلك الأصول التي لا تنحصر بهذا التقسيم الخماسي لأجل الحفظ بل هي تستعمل بعض الفروع لتحفيز العقل النوراني الذي يدرك الحقائق العالية والتي لا تدرك بشكلها الكامل إلا بما ذكرناه والولاية أهم هذه الأدوات لتحفيز قدرات العقل النوراني وسيأتي تفصيله بالروايات .

والآن نأتى لذكر الطائفة الثانية المؤيدة لهذه الحقيقة:

الطائفة الثانية: في اعتبار الروايات التي لا تؤيد الترتيب الخماسي:

الرواية الأولى: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عِيهِ قَالَ ﴿ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصُّوْم وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةِ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ كَمَا نُودِيَ بالْوَلَايَة ﴾

أقول: وقد ذكر البناء وابتدأ بأشياء عملية وهي تقارب ذلك البناء الذي ذكره وجعله متوقف على شهادة لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

الكافي ج ٢ ص ١٨ باب دعائم الإسلام

ولسان الحديث إنما يتكلم عن الجنبة العملية لبناء الإسلام وأهمها هي الولاية ، اي الإتباع للقران الناطق وهو أصل الأصول بطريقة أخرى إذ ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِنَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ في الْعِلْمِ ﴾ وإلا لماذا كان الصحابة يعرضون دينهم على الإمام عليه ليمضيه لهم ؟ فقد بدأوا بفرع بحسب التصورات المتعارفة لأن الولاية هي الفرع ، لكن بحسب ما قدمناه فأنهم عرضوه على الأصل الأول بطريقة قادها لهم ورعهم وتقواهم وهو السلوك الذي يجعل العقل النوراني يكشف عن الحقائق ومن اهمها ولاية اهل البيت ومودة أهل البيت وولايتهم من نتاجات ذلك العقل ، فإذا عرفنا ذلك بسبب ما ذكرته الرواية من العرض وعندها أقرُّ الإمام وأمضى ذلك ، وكذلك مثله عَنْ أَبِي جَعْفَر عِيلِهِ قَالَ ﴿ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْس الصَّلَاة وَالزُّكَاة وَالصُّومْ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَة وَلَمْ يُنَادَ بشِّيء مَا نُوديَ بالْوَلَايَة يَوْمَ الْغَديرِ ﴾ ٢.

قد يقال: إن الرواية لم تذكر الأصول وانما ذكر البناء؟

نقول: لا داع للإلتزام بلفظ الأصل وليسمى أساس أو البناء ويسمى أي تسمية المهم أن نسميه بالأصل أو الأساس أو أي شيء لكن تسميته أصلاً لأنه الأصل الحقيقي الذي تفرعت منه حقيقة ومن العقل النوراني ، لكن توجد رواية قد تنفعنا في الفكرة التي ذكرناها:

۱ آل عمران ۷

الكافي ج٢ باب دعائم الإسلام ص ١٨

عَن ابْن مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْن خَالد عَنْ أَبِي جَعْفَر عِيهِ ﴿قَالَ أَ لَا أُخْبِرُكَ بِالْإِسْلَامِ أَصْلُهُ وَفَرْعِهُ وَذَرْوَة سَنَامِهُ قُلْتُ بَلَى جُعلْتُ فَدَاكَ قَالَ أَمَّا أَصْلُهُ فَالصَّلَاةُ وَفَرْعُهُ الزُّكَاةُ وَذَرْوَةُ سَنَامه الْجِهَادُ ثُمَّ قَالَ إِنْ شَئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ قُلْتُ نَعَمْ جُعلْتُ فَدَاكَ قَالَ الصَّوْمُ جُنَّةٌ منَ النَّارِ وَالصَّدَقَةُ تَذْهَبُ بِالْخَطِيئَةِ وَقِيَامُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ بِذِكْرِ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأً عِيلِم تَتَجافى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضاجع ١٠٠٠.

ثم لو درسنا الروايات التي ذكرت المزج بين الأصول والفروع سنجدها متوفرة أيضاً وهي صعبة التفسير بحسب الفهم المشهور إلا بما ذكرناه فعن عَن الْفُضَيْل بْن يَسَار عَنْ أَبِي جَعْفَر عِيهِ قَالَ ﴿عَشْرٌ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بهنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِنَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّه وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ إِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَ صَوْمُ شَهْرٍ رَمَضَانَ وَحجَّ الْبَيْتِ وَالْوَلَايَةُ لأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالْبَرَاءَةُ منْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَاجْتنَابُ كُلِّ مُسْكر ﴾٢.

بقي إشكال ذكرناه وأجلنا الكلام فيه مفاده ان ترتيب اصول الدين وأولها التوحيد ذُكر في مواضع واهمها قوله تعالى ﴿شُهِدَ اللَّهَ أَنَّهَ لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوَ﴾ ٣

وجوابه باختصار:

الكافي ج ٢ باب دعائم الإسلام ص١٨

^٢ وسائل الشيعة ج١ ص٢٩ ١- باب وجوب العبادات الخمس

۳ آل عمران ۱۸

وهو يتفق مع ما ذكرناه من أن العقل النوراني إنما يستجيب بالتبع للغيب فشهادة الله وهو غيب الغيوب والملائكة كانت هي العلة لإدراك أولوا العلم الذين تجردوا بعقلهم النوراني عن الشوائب بالصلاة والإنفاق والصوم والجهاد فصارت شهادتهم تابعة لشهادته تعالى، وهذا انما يؤيد الفكرة التي طرحناها ولا ينافيها وان بدت ظاهرا كذلك.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين